

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الجمعية القسطنطينية العسكرية المقدسة للقديس جورج،
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

131212 121212 12-61691 (A)



بيان

تضطلع الجمعية القسطنطينية العسكرية المقدسة للقديس جورج بمهمة تاريخية تتمثل في مساعدة المرضى والمحتاجين وأشد الناس حرمانا في المجتمع. فهي تقدّم، بفضل انخراط أعضائها البالغ عددهم ٢ ٨٠٠ عضو منظمين في إطار وفود وطنية وإقليمية تعمل في أكثر من ٤٠ بلدا، المساعدة الطبية والاجتماعية والإغاثة في حالة الكوارث عند نشوب النزاعات المسلحة ووقوع الكوارث الطبيعية، وخدمات الطوارئ، والمساعدة للمسنين والمعوقين والأطفال المحتاجين، والتدريب على الإسعافات الأولية، والدعم إلى اللاجئين والمشردين داخليا بغض النظر عن العرق أو الأصل أو الدين.

ويعد عدم المساواة بين الجنسين ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد. وهو يتخذ أشكالا عديدة، تشمل كلا من الاستغلال الجنسي والاقتصادي، مثل الاتجار بالنساء والأطفال، ووآد الإناث، والجرائم المرتكبة باسم الشرف، والجرائم المرتكبة بدوافع الانفعال العاطفي، والجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية واحتطاف الأطفال وبيعهم، والعنف والقتل المتصل بالمهر، والاعتداءات باستخدام الحامض، والممارسات التقليدية أو العرفية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والقسري. وتعد محاولة القضاء عليه معقدة بنفس القدر.

وترحب الجمعية بمختلف المبادرات الوطنية والمحلية والاستراتيجيات وخطط العمل الرامية إلى النهوض بتعزيز وحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وتشدد الجمعية على أنه لا يوجد نهج عالمي لحل هذه القضايا؛ بل إن المبادرات الحكومية ينبغي أن تكون متوازنة وأن تُدعم بتثقيف أخلاقي واسع الانتشار في السياقات الوطنية والثقافية. ويجب أن تشمل هذه المبادرات الوطنية التعليم والصحة والتمويل الأصغر، من بين جملة أمور، وأن توضع في بيئة قانونية مواتية مع سياسات تحمي المرأة والفتيات من العنف وتعزز المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات الوطنية أن تعزز مشاركة جماعات المرأة في تلك الإصلاحات في مجال السياسات.

وتحث الجمعية الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والقطاعات المجتمعية على الانخراط في تعاون منظم لتحديد وتقييم الاستراتيجيات اللازمة لإدراج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة في صميم تنميتها، وعلى إيجاد حلول دائمة.

وتؤكد الجمعية مجددا، من جانبها، التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال نفوذها.